من الحيّز الذي حاولت التصريحات الرسمية للحزبين الكبيرين، الليكود والمعراخ، اعطاءه. فقد دقق المعلقون والمحللون الاسرائيليون المعنيّون بتطورات الموقف الفلسطيني، بحرص شديد، في الموقف الفلسطيني الراهن، بحثاً في التحوّل الواقعي والعقلاني الذي انتهجه القادة الفلسطينيون خلال الفترة المنصرمة من الانتفاضة.

فقد سأل المعلق السياسي لصحيفة «معاريف»، يوسف حاريف، عن الخلافات في الرأي بين شامير وبيرس تجاه قرارات الجزائر، قائلاً: «لقد قال اسحق رابين خلال حملة انتخابات الكنيست الثاني عشر انه يؤيد الحل الوسط الاقليمي (والموجود، عملياً، في خطة الجنرالات، الذي يقف خلفها). فاذا كان معنى المبدأ المقبول لدى المعراخ بشأن ' الارض مقابل السلام ' الانسحاب الشامل من المناطق [المحتلة]، فان رابين يتنازل عن مثل هذا السلام. ولم نسمع بأن بيرس يؤيد اعادة كل المناطق [المحتلة]، علماً بأن ثمة في حزب العمل كثيرين يبدون استعداداً لذلك اذا ما كان السلام كاملاً. فهل يوجد في الجانب الثاني ـ بين القائلين بالاردن وبين القائلين بالفلسطينيين ـ من هو مستعد، بشكل عام، لحل وسط اقليمي ؟ الحقيقة هي ان المشترك بين المعراخ والليكود أكثر من المختلف عليه. فبيرس الذي أيّد عقد مؤتمر دولي كوسيلة للوصول الى مفاوضات مباشرة مع الاردن، أعلن انه، بالوصول الى المفاوضات، سوف يقترح على الاردن تسوية مرحلية. وها هو شامير، أيضاً، المعارض لفكرة المؤتمر الدولي، يتحدث عن تسوية مرحلية مع الاردن. أكثر من ذلك، يميل شامير، أيضاً، الى الموافقة على شيء ما فيه أساس لمؤتمر دولي؛ بمعنى انه بدل ان تدعى الاطراف برعاية كل اعضاء مجلس الامن، يكون الامر برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فقط» (**معاريف**، ١٦/١١/١٩٨٨).

ابعاد قرار اعلان الاستقلال

في سياق الحديث عن ابعاد قرار اعلان اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، قال البروفيسور شاؤول فريدلندر، من جامعة تل ـ أبيب: «لا شك في انه يوجد في الاعلان بعد رمزي هام. فهو مشحون بالعاطفة؛ ولا يدور الحديث، هنا، عن فرحة فارغة، وانما ديناميكية جديدة». ورداً على سؤال اذا ما كان الشعب الفلسطيني، الذي أعلن استقلاله وهو واقع تحت السلطة الاسرائيلية، يستطيع الاكتفاء بهذا الاعلان، قال: «لا أعتقد بأن في الامكان العيش على هذا المنوال سنوات عديدة. ومن الجائز، قطعاً، ان تقرر حكومات متعددة، في اعقاب الاعلان، ان تعترف بالدولة، على الرغم من عدم وجود أرض لها. ولا أشك في ان ذلك سيكون له تأثير على مكانة المناطق [المحتلة]». وحول العبرة التي ينبغي استخلاصها من قرارات الجزائر قال فريدلندر: «العبرة التاريخية هي انه لا يمكن قهر حركة تحرر وطني بالقوة. وسوف نرتكب خطأ تاريخياً، وانسانياً، اذا قمعنا بالقوة حركة كهذه ولم نتوصل معها الى معالجة» (**دافار**، ١٦/١١/١٩٨٨).

وعلّق آخر على النقطة ذاتها قائلاً: «ان اعلان م.ت.ف. عن اقامة دولة فلسطينية اشار الى احداث تغيير في سلّم اولويات المنظمة: منذ العام ١٩٧٤، قرّرت م.ت.ف. ان الدولة الفلسطينية يجب ان تكون نهاية المطاف لمجمل الجهود الرامية الى انسحاب اسرائيل من [الضفة الغربية] وقطاع غزة. واقامة ' دولة الآن ' في الوقت الذي لا تزال اسرائيل موجودة في المناطق [المحتلة] يشير الى اتجاه م.ت.ف. نحو تحويل اعلان الدولة الى وسيلة في مسار انسحاب اسرائيل. ولا شك في ان قرار استباق الامور لم يكن يتأتى لولا الانتفاضة في المناطق [المحتلة]، التي سرّعت المسارات وخلقت وضعاً جديداً. ليس صدفة، أبداً، ان دورة المجلس الوطني الفلسطيني، التي اطلقت عليها م.ت.ف. ' دورة الانتفاضة ' ، هي التي اعلنت قيام الدولة الفلسطينية. وم.ت.ف. تعتقد بأن الانتفاضة اثبتت للجميع ان لدى الشعب الفلسطيني رغبة عامة في التخلّص من اسرائيل والالتصاق بها كمجسّدة للهوية القومية الفلسطينية» (ماتي شتينبرغ، «التغيير على الرغم من الازدواجية»، **هآرتس**، ١٨/١١/١٩٨٨).

اتفق مع هذا الرأي معلّق آخر، حيث قال: «مرّت شهور صعبة على عرفات حتى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني. فمن جهة، لقد واجه ضغطاً كبيراً من قبل سكان المناطق [المحتلة] الذين طلبوا منه ترجمة المكاسب الاعلامية للانتفاضة الى انجاز سياسي؛ ومن جهة أخرى اصرّت منظمات الرفض بألّا تسمح بأي اعتراف باسرائيل. وهذا يعني ان الانتفاضة هي التي صبّت الزيت في طاحونة التحرك الفلسطيني وحملت قيادة